المستخلص

يتمتع القطاع الصناعي بأهمية كبيرة من بين القطاعات الاقتصادية على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية لكونه المحرك الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية , مما يتطلب اجراء تقييم اقتصادي لشركات هذا القطاع بشكل دوري ومستمر للوصول الى مستويات عالية من الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية , إن الصناعة التحويلية في العراق بدأت بالتراجع وانحسر دورها في المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي بسبب تعرضها الى العديد من الانتكاسات بدءاً بالحروب والحصار وانتهاءً بالعمليات العسكرية منذ عام 2003 وما تبعها من عمليات نهب وتخريب وتقادم خطوطها الانتاجية وعدم امكانية الدولة والتحول في نظام فلسفة الدولة, إن نسبة مساهمة الشركات الصناعية العامة في الصناعة التحويلية انخفضت بعد عام 2003 , مما انعكس سلباً على مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي, وذلك لتعرضها الى كثير من الانتكاسات وعدم وجود استراتيجية واضحة للنهوض بها, ويهدف البحث الى اجراء تقييم كفاءة اداء المشاريع الصناعية العامة وتحديد مواطن الضعف والقوة ووضع الحلول المناسبة للانحرافات من خلال استخدام معايير ومؤشرات اقتصادية .

ويستنتج من خلال الدراسة عدم وجود استراتيجية تتناسب مع واقع النهوض بالقطاع الصناعي العام خلال مدة الدراسة ، والذي انعكس بشكل سلبي على اداء الصناعة التحويلية ومن ثمّ عدم دقة السياسات والاجراءات المتبعة خلال مدة الدراسة , وقد اوصت الدراسة بوضع بعض الحلول والمعالجات التي تتناسب مع امكانيات العراق, ووضع استراتيجية واضحة ومحددة المعالم للنهوض بالقطاع الصناعي العام واتباع سياسات من شأنها توجيه الصناعة التحويلية بصيغة تتناسب مع خطة التنمية القومية، وما يتمتع به العراق من موارد وامكانات تؤهل القطاع الصناعي على مواكبة التغيرات الاقتصادية والمنافسة.